قوله بل هي للسببية اي او بمعنى على كما في قوله تعالى ومن
اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار والقرينة على ما ذكرنا
السببية او بمعنى على ما سيذكره في الجواب الثالث في قوله
فالحمد عليها واذا علمت ما ذكر فكان الاولى للشارح ان يقول
بل هي للسببية او بمعنى على ويجاب بانه انما عبر بقوله
بمعنى على لاجل الموافقة لما مر وان كان اللام واحدا على ان
وصفها بكونها بمعنى على وصف كاشف قوله المعبر بها فيما
مر اي في قوله في تعريف الحمد هو الثنا باللسان على الجميل بتسببه
فد علمت انه يرد على التعريف الصفات مطلقا والذات وبما
عن الكل بالجواب الاخير وهو انها لما كانت منشا لافعال اختيارية
نزلت منزلتها وهذا ظاهر في الذات والصفات التي يتوقف
عليها الفعل واما غيرها من السمع والبصر والكلام فلا يظهر
فيها الا بالحاق النادر بالاعم الاغلب وسياتي انه حينئذ لا فرق
ذلك فالحمد بالآخرة على الافعال وافاد بس ان الذات توصف
بكونها جميلة وافاد انه اذا اريد بالجميل الفعل الجميل او قيد
بالاختياري فكما يخرج منه الذات يخرج الصفات الذاتية
اي وغيرها مثلها وان عم بالحقيقة والحكم فكما يدخل فيه
الصفات يدخل فيه الذات اه ويتوقف اطلاق لفظ الفعل
على الذات والصفات اي انها فعل اختياري حكما فيراد هنا
كما اشرنا اليه لاجل شمول التعريف ما ذكر فيكون جامعا الان
هنا مجاز لاقرينة معينة خصوصا ويتوقف اطلاق لفظ
الفعل على الذات والصفات بنصب صريح كما هو معلوم فلا حسن
ان يجاب بانه تعريف بالاخص بناء على صحة التعريف به

قوله بان

قوله بان الجميل المقيد به الهما في به رجع لال في المقيد والاسم
الاشارة يعود على الفعل قوله لكونه حميدا عند الحامد مظاهره
لا عند المحمود لا يخفى انه اذا كان حميدا عند الحامد لا عند المحمود
ويعلم الحامد انه ليس بجميل عند المحمود بل قبيح عنده كيف يعد
ذلك حمدا جوزي به المحمود مع انه قبيح عنده بل هو حينئذ
ذم ومتعصلة قوله او المحمود اي او جميلا عند المحمود قوله
كالمحمود به اي وكالجميل المحمود به قوله اي الحاقا اي الحاقا
للفرد النادر بالاغلب من غير ان يكون مشمولا للفظ
الاختياري لا حقيقة ولا مجازا فاذن فقوله يتناول الصفات
الحاقا تسامح لانه اذا تناوله لا يكون الامن جهة اللفظ وقد
نفاه بقوله وان لم فالمقصد ان المراد على الفعل الجميل ويلحق
به غيره فهو من باب مجاز الحذف وعبارة ح اما بانه يتناول
يتناولها اي تلك الصفات الذاتية تبعا للصفات الا
الاختيارية اي الحاقا الحقت بها في صحة الحمد عليها كالحاق
النادر بالاعم الاغلب فهي كالمستثناة من غير الاختياري
وقيل معنى تبعا قياسا بجامع ان كلا حاصل لا عن فكر
وغلبة وفيه نظر لانه حينئذ يصير مساويا للجواب الثاني
في كلام المصولانه لا يقال في المقيس عليه انه متناول
للمقيس وقيل تبعا تغليبا اي غلب لفظ الاختياري
عليها فالمراد به ما يشملها وغيرها من الصفات
الغير الاختياري تغيره تعالى لوضوح الفرق بينهما انتهى
ثم ان الشيخ البهوتي ناقش الحلبي فقال اقول في دعوى
التساوي نظر لان حاصل الثاني على ما سيوجز مما سياتي في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)